التنمية الزراعية
(الاستخلاص من التاريخ ودروس الآخرين وآفاق المستقبل)

د . أشرف كمال عباس
أستاذ الاقتصاد الزراعى
مركز البحوث الزراعية

مقدمـــة :

إن مصر هى مهد الزراعة فى العالم طبقاً للثوابت المعروفة فى التاريخ، ولم يتم الإشارة إلى أى موقع جغرافى أخر كبداية لتاريخ النشاط الزراعى فى ظل جميع الحضارات القديمة إلا فى مصر وذلك بدءا من العصور التى عاش فيها الإنسان فى مراحله البدائية.

وتكمن الإشكالية الرئيسية فى إنه على مر التاريخ القديم منها أو الوسيط أو حتى فى التاريخ الحديث فإن الزراعة المصرية كانت تحقق فائضاً وتحول وضعها إلى زراعة لا تكفى الاحتياجات المحلية، ومما يزيد من غرابة الأمر ان ذلك لا يرجع الى تدنى الإنتاجيات بل إنه توجد شواهد مؤكدة تشير إلى ارتفاع الإنتاجيات خلال العقود الأخيرة.

المحددات الطبيعية لتنمية القطاع الزراعى المصرى:

وتواجه تنمية القطاع الزراعى المصرى اشكالية مركبة تتمثل فى إن الموردين الطبيعيين الرئيسين للإنتاج الزراعى وهما الأرض والمياه هما موردين رقيقين بطبيعتها فى الحالة المصرية نتيجة للعديد من لعوامل، ويزداد عبء العوامل الضاغطة على محدوديتهما بمرور الوقت وبشكل متسارع وخطير خلال المرحلة الراهنة، ويتضح ذلك فى حالة مورد المياه بشكل جلى من الممارسات الأخيرة لاثيوبيا فيما يتعلق بسد النهضة.

أولا: محدودية المورد الارضى:

ويمكننا القول بأن القطاع العقارى المصرى قد نما خاصة خلال القرن ونصف الماضيين على حساب القطاع الزراعى المصرى، ويشير استقراء التاريخ إلى أن التوسع الحضرى ونمو

المدن كان بشكل رئيسى على حساب الاراضى الزراعية داخل الوادى، وكانت توسعات المدن فى الاتجاه الصحراوى شرقاً أو غرباً محدودة للغاية ولا تكاد تذكر.

ويخبرنا التاريخ ان التوسعات الرئيسية للقاهرة كانت غرباً وفى اتجاه النيل، فالمنطقة المعروفة ألان بميدان رمسيس (محطة مصر للسكك الحديدية) كانت قرية تسمى "المقس" وتقع على نهر النيل، وكان كوبرى الليمون يعرف بقنطرة الليمون وذلك حتى الفترة عام ١٣٠٠م.

أما ميدان التحرير فكان عبارة عن أراضى طرح نهر تعرف (بزربية قوصون) نسبة لاحد المماليك، أما منطقة باب اللوق وشارع البستان (عبد السلام عارف) فإنه كانت تعد أحد أخصب المناطق الزراعية المجاورة للقاهرة القديمة، وكانت تعرف "بمناظر اللوق" وكانت تزرع بها أجود البساتين، ولم تحدث التوسعات المحدودة فى الاتجاه الشرقى من الصحراء بإنشاء حى العباسية فى عصر عباس لأول الا نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر كقشلاق لفرق الجيش المصرى، وتم التوسع بإنشاء ضاحية مصر الجديدة على يد البارون أمبان مطلع القرن العشرين وانشاء مدينة نصر فى ستينيات القرن العشرين، أما عن النمو العقارى الذى تم على حساب الاراضى الزراعية فى محافظة الجيزة فحدث ولا حرج فان أحياء كاملة فى الجيزة كانت قرى فى بداية القرن العشرين ومنه أحياء المهندسين والصحفيين، كانت عبارة عن أراضى زراعية، وكانت (ميت عقبة) قرية معروفة، فضلا عن التوسعات التى حدثت على الاراضى الزراعية بشكل زحف كامل النصف الثانى من القرن العشرين فى ناهيا وزنين، وكفر طهرمس، وصفط اللبن، وشارع فيصل، وبوجه عام فان انشاء الجامعات الإقليمية فى مصر كان على حساب الاراضى الزراعية.

ثانيا: الموارد المائية:

وتعد مشكلتها أكبر لتزايد الضغوط السياسية فى هذا الأطار خلال الفترات السابقة ولكون مصر دولة مصب وللإهمال السياسى للبعد الافريقى فى سياسة مصر الخارجية خاصة مع دول حوض النيل والتى تمثل الامتداد الطبيعى للامن القومى المصرى الأمر الذى يوضحه لنا بجلاء مرة أخرى استقراء التاريخ، إن المستنيرين عبر مختلف العصور فى مصر قد أدركوا هذه الحقيقة بدء من قدماء المصريين والذين كانت لديهم علاقات وطيدة مع بلاد (بونت) فى عهد حتشبسوت طبقاً للرسوم الموجودة على جدران معبد لدير البحرى بالأقصر، ولقد أدرك محمد على مؤسس مصر الحديثة وابنه إبراهيم باشا مؤسس العسكرية

المصرية وبعدهم الخديوى اسماعيل هذه الحقيقة الإستراتيجية بشكل واضح، وكان البعد الافريقى خطٌ واضحاً للدبلوماسية المصرية إبان الحقبة الناصرية بدوائرها العربية والإفريقية والاسلامية فضلا عن دور دول تجمع عدم الانحياز.

اولا: الزراعة المصرية (الاستخلاص من دروس التاريخ) :

إن فصل الإقتصاد الذى هو علم اجتماعى بالضرورة عن سياقه الاجتماعى يؤدى إلى العديد من الأزمات عالمياً كما هو الحال بالنسبة للازمات الاقتصادية العالمية التى ضربت العالم المتقدم ولا زالت تلقى بظلالها على دول متقدمة وأعضاء بالاتحاد الاوروبى حتى الأن، أو كما هو الحال فى أزمات الفكر والأداء التنموى فى دول العالم الثالث خلال العقود الأخيرة، ولا تعد إشكالية التنمية الزراعية بمعزل عن ذلك السياق فلا نستطيع أن نعزل قضية التنمية الزراعية فى مصر عن سياقها التاريخى.

إن تبنى علماء التاريخ للمنظور الاجتماعى فى تحليل وقائع وإحداث التاريخ يجعلهم أكثر إدراكاً للتسلسل المنطقى والترابط المجتمعى لإحداث التاريخ، وفى نفس الإطار فان استقراء التاريخ يمثل منطلقاً هاماً للباحثين فى مجال التنمية الاقتصادية لاستخلاص الدروس، وان تاريخ الزراعة المصرية غنى بالدروس التى يمكن استخلاصها فى حالة زراعة عمرها يقدر بالألف السنين وتوجد فى مجتمع نهرى عتيد تفاعل مع شتى الحضارات وتعرض لجحافل المستعمرين لحقب زمنية طويلة.

ويخبرنا تاريخ العصور القديمة ان العصر الفرعونى فى مصر شهد ازدهاراً كبيراً للزراعة خلال فترة تلث بزوغ الزراعه أصلاً على مستوى الكرة الأرضية، ولقد تدرج الازدهار للنشاط الزراعى خاصة فى عهد الفرعون امنمحات الثالث الذى حقق نهضة زراعية انطلقت فى منطقة الفيوم مع اهتمام ببناء السدود وأشهرها سد اللاهون وشق القنوات المائية.

وقصة (الفلاح الفصيح) الشهيرة توضح لنا كيف ان المواطن البسيط كان يمكن له ان يرفع شكواه للفرعون نفسه عن مظالم حكامه وولاته.

ومع تدهور الإمبراطورية وتراجع الدولة تدهورت الزراعة فى الفترات التى ثلث نهاية العصر الصاوى والذى حدثت فيه أول ثورة عرفها التاريخ فى عهد الملل بيبى، وكان التدهور الشديد للزراعة أبان فترات الغزو الخارجى سواء للفرس أو الرومان، ثم عادت الزراعة لأمجادها غداة الفتح الإسلامى لمصر وفى عهد الدولة الطولونية أهتم أحمد بن طولون

مؤسس الدولة بالزراعة وإنشاء الجسور وشق القنوات وبلغت مساحة الأراضى المزروعة فى مصر حوالى مليون فدان، كما كانت الزراعة مزدهرة أيضاً فى العصر الفاطمى، ولكن خلال ذلك العهد حدثت: "الشدة المستنصرية"، وهى من أخطر المجاعات التى تعرض لها المصريون على مر تاريخهم، وكانت تلك المجاعات تحدث خلال العصور الوسطى فى بعض الفترات نتيجة انخفاض فيضان النيل عن الحدود المتعارف عليها.

ويعتبر عصر المماليك نموذجاً لاتجاهين متعاكسين للزراعة المصرية ففى فترة دولة المماليك الأولى زادت مساحة الاراضى المزروعة فى مصر نتيجة الاهتمام بالزراعة، وبلغت مساحة الاراضى الزراعية حوالى ٤,١ مليون فدن فى عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون، وبلغ عدد المزارعين فى أحد التقديرات حوالى ٤٨٠ الف مزارع على العكس مما أصبح عليه الحال خلال دولة المماليك الثانية حيث تدهورت أوضاع الزراعة وانخفضت المساحة المزروعة الى حوالى ٢,٥ مليون فدان كما انخفض عدد المزارعين الى حوالى ١٢٠ الف مزارع طبقاً لبعض التقديرات واستمرت احوال تدهور الريف المصرى فى ظل الحكم العثمانى وهرب الفلاحون من القرى الى المدن وكان يتم اعادتهم قسراً، وفى فترة حكم محمد على لا يمكن إنكار النهضة التى شهدها القطاع الزراعى برغم وجود نظام السخرة الغير أدمى ولقد أدخل محمد على المحاصيل النقدية وأهمها لقطن وقصب السكر فى مصر، وعلى الرغم من اهتمامه بالمحاصيل النقدية فإن سياسته الزراعية كانت تركز على توفير الغذاء حيث كانت المحاصيل الإستراتيجية الغذائية حينئذ تمثل ٧٣٪ من التركيب المحصولى وكان محصول الذرة الذى كان يمثل الغذاء الرئيسى لافراد المجتمع يمثل ٣٠٪ من هذا التركيب المحصولى، وارتفع إنتاج الغلال فى عهده من حوالى ٤ مليون أردب فى عام ١٨٢١ إلى حوالى ١٢,٥ مليون إردب فى عام ١٨٤٠ الأمر لذى يعنى ارتفاعا أكثر من الثلاثة أضعاف، كما أحدث ثورة فى نظام الرى فى مصر طبقاً لكافة المقاييس وأنشاء الرباحات والترع والقناطر، وتم تحديث الزراعة فى عهد محمد على فى ظل مشروع شامل لتحديث الدولة من مؤسسة عسكرية وصناعية وتعليم وبعثات للخارج، ويمكننا أن نقول أنه بمعايير العولمة كان محمد على يعتبر متعولماً بالفعل ولكن مع الحفاظ على هامش كافى للسيادة الدولة.

ونشأت طبقة من كبار ملاك الاراضى فى عهد حكام أسرة محمد على وظل أثرها قائماً حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والتى كان أول قراراتها فى المجال الاقتصادى هو قانون

الإصلاح الزراعى بعد أقل من شهرين من قيام الثورة، واتسمت الحقبة الناصرية بتحسين أوضاع قاعدة صغار ملاك الاراضى الزراعية والإجراء والمعدمين ولكن مع حدوث تحويلات للفائض الزراعى من المنتجين إلى المستهلكين من خلال تركيز الدولة على دعم المستهلك.

ونستخلص من ذلك الأطار التاريخى بوجه عام إن أوضاع الزراعة فى مصر تاريخياً كانت دائماً انعكاساً لمدى استنارة الحكام وادراكهم لحقائق التاريخ ودروسه، وستكون قضية توجيه الفائض الزراعى هى المؤشر الذى يوضح لنا الأمر، ففى فترات طويلة فى عهد المماليك والعثمانيين كان الفائض يوجه إلى بذخ الشرائح المسيطرة دون أن يستفيد الفلاح أيضا، وفى الحقبة الناصرية كان الفائض الزراعى يوجه بغرض تحقيق التنمية الصناعية فى اطار مشروع نهضوى شامل، كما كان الفائض أيضا يوجه لدعم المستهلكين مع تحقيق استفادة غير كبيرة للفلاحين، وخلال العقود الثلاثة الماضية خلال فترة ماعرف بالاصلاح الاقتصادى للزراعة المصرية فان الشريحة الاوليجاركية المسيطرة قد انتفخت جيوبها بالفائض الريعى فى المجل العقارى والمجالات الأخرى لاقتناص الريع على حساب القطاع الزراعى الذى تم تهميشه وكان جزء كبير فى الفائض يتم فى صورة تدفقات خارجة للنهب إلى الخارج وكان النمو هشاً ولم يستفد الفلاح وان كانت أحواله قد أصبحت أكثر سوءا وتدهورا فى ظل نظام لا يعطى للقطاع الزراعى الأولوية اللائقة به.

ثانيا: الزراعة المصرية (الاستخلاص من دروس الاخرين)

١ - الدروس المستخلصة من تجارب الدول المتقدمة:

من المفارقات الواضحة أن أكثر الدول تقدماً فى العالم صناعياً وتكنولوجياً هى أكثر الدول دعماً لقطاعاتها الزراعية رغم انخفاض مساهمة الزراعة بها بالناتج المحلى الاجمالى وانخفاض نسبة الفقر بها خاصة فى القطاعات الريفية، وتقدم تلك الدول برامج دعم ضخمة لها جذور تاريخية على مدى زمن طويل لمزارعيها ويعد الاتحاد الاوروبى هى أشهر سياسات الدعم الزراعى فى العالم وأكثرها تعقيداً وتطوراً وتكيفاً مع المتغيرات الدولية، وترجع جذورها التاريخية إلى أوضاع دول أوروبا خلال الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية، وبعد أن تكون فائض ضخم من المنتجات الزراعية نتيجة تطبيق السياسة الزراعية الأوربية بشكل غير مقيد بدأ تطوير تلك الساسة من خلال القيود الكمية الداخلية وتم تحديد حصص إنتاج الألبان فى عام ١٩٨٤ والذى يعتبر هو بداية تطوير تلك السياسة

من خلال القيود الكمية الداخلية التى تم فرضها نتيجة الفائض الكبير الذى طرأ على قطاع انتاج الألبان فى الاتحاد الاوروبى خلال الفترة السابقة لذلك الإصلاح، تم تلت ذلك إصلاحات mc charry ثم أجندة عام ٢٠٠٠ للإصلاح ثم الإصلاح متوسط المدى MTR فى عام ٢٠٠٣ ثم التطوير الحادث الجارى فى السياسة الزراعية الأوربية بعد توسع العضوية وانضمام دول جديدة، ويقدم الاتحاد الاوروبى دعماً لشباب الريفيين لتشجيعهم على البقاء فى الريف.

والدروس الرئيسية المستخلصة من تجربة الدول المتقدمة فى دعم القطاعات الزراعية هى:

أولا: منع احداث تحويلات من القطاع الزراعى إلى القطاعات الأخرى سواء مستهلكين أو قطاعات إنتاجية أخرى.

ثانيا: القدرة على التكيف مع المتغيرات الدولية خاصة الاعتبارات القانونية المتعلقة بالالتزامات حيال اتفاقية منظمة التجارة العالمية فدائماً تقدم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاوروبى دعمً أقل من المسموحة به طبقاً لل Amber box ولكن تمت زيادة برامج الدعم فى اطار الصندوق الأخضر green box المسموح به.

ثالثا: طبقاً لبرامج الدعم الزراعى التى تقدمها الدول المتقدمة لمزارعيها فانه من منظور الاقتصاد السياسى فان قطاعات كبار المزارعين فى الدول المتقدمة هم الاعلى صوتًا والأكثر تأثيراً فى دولهم بحكم حسابات التصويت الانتخابى بكافة مستوياته وذلك بالمقارنة بقطاعات صغار المزارعين والمهمشين منهم فى الدول النامية والاقل نمواً والاخفت صوت بطبيعة الحال وان كان تأثيراً أوضاعهم المتدينة على الوضع الاقتصادى لدولهم أعمق وأشد حيث تشير كافة الشواهد التى تزايد نسبة الفقر الريفى فى الدول النامية.

رابعا: لقد تمت تنمية القطاع الزراعى فى الدول المتقدمة فى اطار تاريخى طويل من برامج الدعم خاصة وان الزراعة لم تدخل فى الاطار التجارى متعدد الأطراف إلا من خلال جولة أوراجواى فى التسعينات الأمر الذى لم يتح بطبيعة الحال للدول النامية خاصة وأن النظام التجارى المتعدد الأطراف يقوم على تبادل الالتزامات.

خامسا: ان الفرضية التى تعتمد على أن نظام الدعم فى اطار الصندوق الاخضر المسموح به فى أطار اتفاقية الزراعة لمنظمة التجارة العالمية واعتباره دعماً غير مشوه للتجارة بحكم

انه غير ممنوح كإعانات مباشرة لدعم أسعار منتجات معينة وغير مرتبط بالقرار الانتاجى، ان هذا الافتراض يعتبر غير واقعى ونظرى فضلا عن أن الافتراض بان الدول النامية يمكنها أن تقدم دعماً فى إطار الصندوق الأخضر للإحتفاظ بمخزونات الغذاء لتقديم دعم البحوث والإرشاد ومشروعات البنية التسويقة لا يتحقق بالطبع وذلك للاعتبارات المتعلقة بضغوط الانفاق بالمالية العامة لتلك الدول النامية ناهيك عن الدول الاقل نمواً، والأخطر فى ذلك الآمر أن تلك الدول المتقدمة مع المنظمات الاقتصادية الدولية المعبرة عن مصالحها أصلا قد مارسوا تلك السياسات الحمائية المتشددة مع الترويج لأفكار تحرير الزراعة فى الدول النامية والذين سارع الحمقى منهم بالتحرير السريع المتعجل وبدون دراسات مسبقة، بل الاخطر فى ذلك انه تم الترويج لسياسات تتضمن زيادة الصادرات دون وجود انتاج حقيقى قابل للتصدير ولا بنية تصديرية ومؤسسية مناسبة فتكون كمن يشترى الأوهام مستقبلا فى مقابل الواقع.

٢ - الدروس المستخلصة من تجارب الدول النامية:

تجارب الدول النامية أن الدول النامية لا تمثل كتلة متجانسة بل أن العكس هو الصحيح فتوجد العديد من الفوارق الشاسعة فى السمات والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لتلك الكبيرة من الدول التى يطلق عليها مصطلح الدول النامية ، فتلك الدول منها ما هو يسير فى اتجاه الدول المتقدمة بسرعة البرق وعلى سبيل المثال لذلك دول مجموعة BRIC وسنتناول التجارب الزراعية للهند والبرازيل والصين منها كنموذج للدول النامية التى نجحت فى هذا السياق، وهناك أيضا دول نامية تعتبر دول زراعية ضخمة بموارد هائلة مثل دول مجموعة كيرنز مثل الارجنتين، استراليا، كما أن هناك دولا نامية مستوردة صافية مثل مصر، وهناك دول أقل نمواً مثل أثيوبيا، وهناك دول فاشلة لا تتوافر بها مقومات الدولة مثل الصومال.

١ - تجربة الصين:

وهى تجربة فذة بكل المقايس فهى أكبر جاذب للاستثمارات فى العالم مع قاعدة عريضة من الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمنزلية المدمج أنتاجها فى السوق العالمى، وفى ظل ميزان تجارى موجب مع العالم بأسرة، لكن تجربتها فى المجال الزراعى لم تكن فى طريق

ممهد بالورود، فبعد ما قامت الثورة الصينية عام ١٩٤٩ تم القضاء على الاقطاع وانشاء النظام الجماعى للزراعة من خلال الكوميونات مع أهمال الجوانب الهامة فى الطبيعة البشرية، فكانت النتائج جيدة فى صالح الحضر على العكس من الريف الذى تدهورت أوضاعه وتزايدت حدة الفقر الريفى، ثم بدأت مراجعة الذات وتعديل المسار من خلال رؤية صينية خالصة تعمل على الأندماج فى السوق العالمى ولكن بشروط الصين الخاصة فكانت التجربة الانفتاح الصينى بقيادة دينج هسياوبنج والتى أرتكزت فى مرحلتها الاولى على حشد الطاقات وتنمية الريف وتخفيف حدة الفقر الريفى، وتم أقرار نظام توزيع الاراضى طبقاً لحق الانتفاع مع منح عقود تأجير لمدة خمسة عشر عاماً، على أن تقسم قيمة المحصول لأربعة أجزاء الأول منها هو ضريبة تحصل عليها الدولة، والثانى منها هو مساهمة فى صندوق تنمية القرية كتطبيق واقعى للامركزية وتنمية المجتمعات المحلية، والثالث منها هو عبارة عن هو قيم ما تشترية الدول من المزارع بسعر مجزى، والرابع تتاح للمزارع حرية التصرف فيه.

وانطلقت الزراعة الصينية بعد أن تم تخفيف حده الفقر الريفى وبعد أن كانت الصين مستوردة للحبوب أصبحت مصدرة لها. أما بالنسبة للصناعات الصغيرة والمتوسطة فى الصين فأن لها تجربة ضخمة خاصة فى القطاع الريفى الذى بدأ به هذا النشاط أصلاً من خلال البرنامج القومى المركزى Torch الذى يدفع بدء النشاط وييسر الائتمان ويوفر التدريب ونقل التكنولوجيا، كما أن أحد الملامح الهامة للتجربة الصينية الريفية وهى شبكات الامان الاجتماعى بالريف والتى تتضمن: نظام تأمين كبار السن، ونظام الخدمة الطبية الريفية، وبرنامج الاغاثة الاجتماعى الريفية حيث يتم رعاية كبار السن والمعوقين والقصر مع تقديم خمسة ضمانات لهم هى المأكل والملبس والمسكن والرعاية الطبية ومصاريف الدفن، تلك هى مجتمعات ترعى ضعفائها فلا خير فى مجتمع يترك ضعفائه بدون رعاية.

٢ - الهند:

ولقد كانت على شفا مجاعة خلال الخمسينيات من القرن الماضى وفى ظل مجتمع به الكثير من الفوارق المجتمعية من الفقر والبؤس ، فكانت الثورة الخضراء خلال الستينيات والسبعينيات زأنطلقن من ولاية البنجاب وتم وأستخدام التقاوى المحسنة والأسمدة والمبيدات، وتم أستنباط صنف الارز IR8 وتزايد انتاج الأرز إلى خمسة أطنان للهكتار

بدون أسمدة ، والى عشرة أطنان فى ظل الظروف المثلى، وبعد أن ظهرت الآثار البيئية السلبية لأستخدام الكيماويات بدأت التوجهات الزراعة الهندية البيئية من خلال مشروع نافدانيا للزراعة العضوية عام ١٩٨٧، أما المشروعات الصغيرة والمتوسطة فإنها جزء أصيل من فلسفة الدولة فى الهند منذ الخطة الأولى من عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٥٦ خاصة فى القطاع الريفى، ويلفت النظر أن الوزارة المسئولة عن الصناعات الصغيرة فى الهند هى وزارة الصناعات الصغيرة والريفية الزراعية ويتبعها لإدارة الصناعات الصغيرة وتم إنشاء ٢٠٠٠ تجمع فى المناطق الريفية فى مقابل ٣٥٠ تجمع فى المناطق الحضرية، لكن ما يلفت النظر فى تجربة الهند فيما يتعلق بالصناعات الصغيرة هو التميز الشديد لصالح تلك المشروعات من خلال مميزات كثيرة ليس أقلها شانا الميزات الضريبية للصناعات المنشئة فى المناطق الريفية خاصة.

٣ - البرازيل:

حيث تمثل البرازيل تجربة مختلفة فتلك دولة ذات موارد زراعية ضخمة فبها أراضى شاسعة وأنهار عديدة ومعدلات غزيرة لسقوط الأمطار وغطاء أخضر منبسط والعديد من الغابات، وعلى الرغم من ذلك فلقد كانت بها أكبر تجمع للفقراء خاصة الريفين منهم بأمريكا اللاتينية، وتعرضت للتعثر من خلال أزمة مالية طاحنة ولجأت الى صندوق النقد الدولى، ثم تغيرت الأمور بعد تطبيق سياسات تنموية فعالة من خلال دور حاسم للدولة بالعمل على تخفيف حدة الفقر الريفى وطبقت برنامج تخفيف أعداد الفقراء بالمناطق الريفية خاصة فى منطقة الشمال الشرقى، ولقد أستفاد من هذا المشروع ١٣ مليون مواطن وأستفاد من البرامج التنموية التى طبقتها الحكومة بتمويل من البنك الدولى فى المناطق الريفية ٦٥٠ الألف أسرة تم أمدادها بالكهرباء، ٨٠٢ الألف أسرة تم أمدادها بمياه الشرب النقية، ٤٠ الألف أسرة من غير حائزى الاراضى الزراعية من المعدمين تم تمكينهم من ملكية الاراضى الزراعية منهم ٦٤٠٠ أسرة تديرها مراة معيلة فى إطار برنامج أئتمان الاراضى، كما تم زيادة المتلكات الشخصية للفقراء بنسبة ١٠٠٪ عما كانوا يمتلكونه.

– تتسم تجارب الدول الاسيوية عموماً بتطبيق سياسات سوق العمل النشطة Active Labour Market Policies والتى تعمل على مواجهة المشكلات الحادة والمزمنة خاصة البطالة مع التركيز برامج التدريب وإعادة التأهيل التى تتيح للمهمشين التواصل مع سوق العمل.

– يظل الملمح الخاص بأهمية برامج الحد من الفقر الريفيى ملمحاً رئيسياً فى تجارب تلك الدول، ولقد سقطت نظرية تسقاط ثمار المول، وانه كما أنه للفقر سياسات تعمل على ترعرعه فهناك سياسات أخرى تعمل على التخفيف من حدة والدرس الرئيسى هو أنه لا يمكن بل يستحيل الانطلاق تنمويا بدون الحد من الفقر خاصة ذلك الفقر الريفى.

إن تلك العولمة قلصت من الهامش المتاح أمام جميع الدول متقدمها ونامياها، لكن يظل دائماً هناك هامش أمام تلك الدول لكنه يضيق ويتسع طبقاً لمدى تقدم الدول ولمدى قدرتها على الاعتماد على الذات وطبقاً للدور الفاعل للدولة التنموية، فيجب أن تكون هناك سياسات لتشجيع الانتاج الزراعى أولاً ثم الانتاج الصناعى ثانياً فهذا ما تفعله جميع دول العالم متقدمها ونامياها.

الروية المستقبلية للتنمية الزراعية فى مصر:

على الرغم من طبيعة المحددات التى تم تناولها بالنسبة لتنمية القطاع الزراعى المصرى، وعلى الرغم من ان استقراء التاريخ يوضح ان القطاع الزراعى لاقى إهمالا خلال فترة طوية تقلص فيه الدور النموى للدولة كمحفز لتشجيع النشاط الاقتصادى الانتاجى بوجه عام، وعلى الرغم من تراجع القطاع الزراعى فى قائمة الأولويات عند متخذ القرار السياسى من الناحية الواقعية خلال العقود الماضية، فانه توجد محاور رئيسية يمكن الانطلاق منها لتحقيق التنمية الزراعية فى مصر.

اولا: زيادة الإنتاجية:

ويمثل هذا المحور الرئيسى البعد الذى تحقق فيه الكثير من الانجازات فى مصر خلال العقود الماضية على النطاق البحثى من خلال الدور المتميز لمؤسسات البحث العلمى الزراعى وكليات الزراعة بالجامعات المصرية خاصة مركز البحوث الزراعية والذى يمثل أكبر صرح علمى زراعى فى الشرق الأوسط فى استنباط الأصناف عالية الإنتاجية وتحسين المعاملات الزراعية.

ثانيا: زيادة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعى:

ولقد أصبح هذا التوجه ضرورة ملحة سواء من جانب القطاع الخاص أو الحكومة خاصة اذا ما علمنا ان العديد من الدراسات قد أوضحت ان الاستثمار العام فى الزراعة يعتبر مكملا للاستثمار الخاص بها وليس منافساً له بل على عكس فانه بدفعه الى الإمام ويحفزه وذلك

فى ظل ارتفاع نسبة الاستثمارات المطلوبة فى مجال البنية الاساسية والتسويقية الزراعية وارتفاع نسبة التكاليف الثابتة فى النشاط الزراعى الانتاجى بوجه عام.

ثالثا: الاصلاح المؤسسى للزراعة المصرية:

تطوير البنيان التعاونى الزراعى

وذلك بإصدار جديد للتعاون الزراعى بحيث يسمح بإيجاد كيان تعاونى حقيقى يعبر عن مصالح اعضائه من المنتجين الزراعيين ويكون له دور رئيسى فى إمدادهم بمستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة فى ظل قدرة هذا الكيان على التفاوض على تحقيق شراء جماعى لكميات كبيرة من المستلزمات المطلوبة مما يمثل أحد الحلول الحقيقية للاختناقات التسويقية.

رابعا: تخفيف حدة الفقر الريفى:

إن الفقراء هم جزء أصيل وقاعدة رئيسية للإنتاج الزراعى فى مصر أما كصغار حائزين أو كعمال زراعيين فهم المنتجون الرئيسيون، وهناك فارق أساسى بين فقراء الريف وفقراء الحضر فإن جزءا لا يستهان به من فقراء الحضر هم فى أعمال هامشية ولكنهم فى الريف يمثلون جزءا رئيساً من الإنتاج الزراعى ولا يقومون بدور هامشى إلا فى حالة الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر نتيجة شظف العيش، ويعتمد تحسين أوضاع الفقراء فى الريف على تحسين مواردهم الذاتية وأوضاعهم الإنتاجية وتحسين فرص حصولهم على الأصول.

إن علاج الفقر يتطلب التعامل مع جذوره وليس مع بعض أعراضه كما كان الحال دائماً، وإنه كما أن للفقر سياسات تعمل على التخفيف من حدته فان هناك سياسات معاكسة تعمل بشكل غير مباشر على تعميقه وترعرعه.

خامسا: تطوير المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بالقطاع الريفى:

حيث انه من الأهمية بمكان تطوير تلك المشروعات لما لها من اثر فى تحقيق التنمية الريفية والمساهمة فى حل مشكلة البطالة من خلال دورها كمشروعات مولدة للدخل، وانه من الأهمية بمكان عمل خريطة استثمارية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بالمحافظات طبقاً للأنشطة واعتبارات التمايز الاقليمى.

سادسا: ترشيد الاستهلاك الغذائى:

ويعتبر ترشيد الاستهلاك الغذائى محوراً رئيساً لتحقيق أهداف الامن الغذائى جنباً إلى جنب مع العمل على خفض الفاقد.

سابعا: الحد من فاقد المنتجات الزراعية:

إنه من الأهمية بمكن دعم دور الارشاد الزراعى التسويقى فى نوعية المزراعين بطرق خفض الفاقد خلال مراحله المختلفة انتاجاً وتسويقاً وتجهيزاً مع العمل على استخدام تكنولوجيا محلية تعمل خفض نسبة الفاقد خلال مختلف المراحل.

ثامنا: تطوير التعليم الزراعى:

فى اطار أى رؤية مستقبلية فان تطوير التعليم الزراعى يمثل أحد المتطلبات الرئيسية لتحقيق التنمية الزراعية، ولقد لاقت أبعاد التنمية البشرية وأهمها التعليم اهمالا واضحاً خلال العقود الماضية، ومن الاهمية بمكان خلال المرحلة القادمة جعل مخرجات التعليم الزراعى ملائمة لمتطلبات سوق العمل التى كان حجم الطلب فيه منخفض أصلا لعدم وضوح البعد التنموى الزراعى فى توجه الدولة أصلا، أى أن الطلب على التنمية الزراعية ذاتها كان منخفضاً من ناحية متخذ القرار فأحجم الطلاب عن دخول كليات الزراعة والمعاهد الزراعية، وسيبدأ انطلاق التعليم الزراعى بعد أن يأخذ القطاع الزراعى المكانة اللائقة به مجتمعياً ابتداء.

الخلاصة والمآل

– إن أسباب ثورة ٢٥ يناير والأوضاع التى كانت سائدة قبلها هى التى ستنير لنا الطريق للرؤية المستقبلية فمن المفروض انه قد توافرت الان الإرادة السياسة لتحقيق التنمية الزراعية بعد ثورة ٢٥ يناير.

وإن مصر ألان تمر بمرحلة حرجة تمثل منعطفاً هاماً، ونحتاج إلى ترتيب الأولويات، ويستلزم الأمر ان يتم أعطاء القطاع الزراعى الاولوية اللائقة به على مستوى السياسات العليا للدولة، وان المرحلة الحالية تتطلب حوار مجتمعى حقيقى.

– تم تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى للزراعة المصرية، إلا أن عدم إجراء إصلاح مؤسسى موازى يواكب السياسات التى تم تطبيقها وترك المزارع بدون آليات تعمل على دعمه أدى إلى تفريغ ذلك الإصلاح من مضمونه وحتى أثاره الايجابية، وفى نفس الوقت ضخم من وطاه الاثار السلبية له وكانت النتيجة هى حال الفلاح الأان.

– ان الاقتصاد السياسى للزراعة المصرية كان هو الجزء المسكوت عنه فى القضية وإذا كنا نقول انه فى فترة التدخل الحكومى كانت هناك تحويلات من المنتجين الزراعيين إلى المستهلكين فإن التحويلات ألان أشد ولكنه ليست لصالح المنتجين أو المستهلكين أنها بصفة رئيسية تجريف ممنهج لصالح الأنشطة الريعية التى تضخمت وتسرطنت على حساب قطاعات الانتاج الحقيقية وكذلك الوسطاء إذ تم فى الآونة الأخيرة إعطاء الأولوية للمنتجعات السياحية وأنشطة (التسقيع) العقارية وبشكل ضارى على حساب القطاع الزراعى.

– ان تنمية القطاع الزراعى لا يمكن ان تخضع لحسابات الجمع والطرح بمقارنة العوائد المتوقعة من الوحدة المستخدمة من القطاعات الأخرى سواء كانت صناعية أو سياحية أوغيرها، إن الأمر أصبح يستلزم الإحلال محل الواردات سواء فى الصناعة أو الزراعة كلما أمكن ذلك، أن الجدوى السياسية والإجتماعية والإقتصادية لتنمية القطاع الزراعى هى أكثر أهمية من الاكتفاء بالجدوى المالية فقط.

المراجع

١ – أشرف كمال عباس (دكتور) "الأمن الغذائى المصرى فى ضوء المتغيرات المحلية والدولية، محاضرة بالموسم الثقافى للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع"، القاهرة، اكتوبر ٢٠١١.

٢ – أشرف كمال عباس (دكتور) "ثورة يناير والزراعة المصرية"، ندوة التنمية الزراعية فى مصر رؤية مستقبلية بعد ثورة ٢٥ يناير، ندوة مشتركة بين الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى وقسم الاقتصاد الزراعى – كلية لزراعة بجامعة أسيوط، أسيوط مايو ٢٠١٢.

٣ – أشرف كمال عباس (دكتور) "المتغيرات الدولية والأمن الغذائى"، ندوة قضية الدعم والأمن الغذائى، المؤتمر السادس والثلاثون للاحصاء وعلوم الحاسب وتطبيقاته، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى، ابريل ٢٠١١.

٤ – أشرف كمال عباس (دكتور) "التنمية الزراعية فى مصر دروس التاريخ وآفاق المستقبل"، المؤتمر العشرون للاقتصادين الزراعيين: مستقبل التنمية الزراعية فى مصر، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى، القاهرة، اكتوبر، ٢٠١٢.

٥ – جمال محمد صيام (دكتور) "متطلبات الإصلاح المؤسسى وتنافسية الزراعة المصرية، المؤتمر السنوى الثانى عشر للاقتصاديين الزراعيين، تنافسية الزراعة المصرية، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٤.

٦ – فوزى الشاذلى (دكتور) "رؤية مستقبلية للتعاونيات الزراعية فى ضوء المتغيرات المعاصرة، المؤتمر التعاونى الزراعى العام، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٦.

٧ – محمد مدحت مصطفى (دكتور) "التركيب المحصولى وسياسة محمد على الزراعية"، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد الثالث، العدد الأول، مارس ١٩٩٣.

٨ – محمد السيد عبد السلام (دكتور) "الأمن الغذائى للشعب المصرى: ضرورة التحاق مصر بالثورة الزراعية الثالثة"، القاهرة، ٢٠١٢.

٩ – إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠، مجلس البحوث الزراعية والتنمية، وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى مارس ٢٠٠٣.

10 - World Bank Report: Agriculture for Development, the World Bank, Washingotn, 2008.

11 - Jamie Morrison and Alexander Sarris, WTO rules for Agriculture Compatible with development, FAO, Rome, 2007.